

# موقف النّظام الإيراني من المراجع ورجال الدين المخالفين

الأخر في فلسفة الوليّ الفقيه.. قمع المرجعية وتأميم المذهب

محمد السيد الصياد

في دولة يكون فيها الفقيه على رأس السُلطة وقمة الهرم السياسيّ، من الطبيعي أن تُثار أسئلة عن موقع وموضع الفقهاء الآخرين في السُلطة، وكيف ينظر النّظام السياسيّ إلى اجتهاداتهم الفقهية بوصفهم فقهاء ومجتهدين، وماذا لو خالفت اجتهاداتهم اجتهاد الوليّ الفقيه الذي يمسك بزمام السُلطة؟ إنّ الطبيعة القيادية والكاريزمية والنفسية لشخص الخميني جعلته يتعقب المعارضين له ولقراءته الفقهية -البشرية- ولم يؤمن بمبدأ التفاوض والحلول الوسطي. وكان المعارضون للخميني من داخل المرجعية -وهم الأكثرية وقتئذ- يرون الحفاظ على استقلال المرجعية الدينيّة، لكن الخميني رأى انصهار وتدويب المرجعية في نظام ولاية الفقيه، بحيث تصير المرجعية أداة من أدوات النّظام السياسيّ<sup>(1)</sup>، وبحيث تفقد الحوزة استقلالها عن النّظام الذي كان مكفولاً لها تاريخياً حتى في ظلّ الحكم الشاهنشاهي. وحسب أحد أكبر المقربين للخميني في ذلك الوقت فإنه كان لا يقبل الرأي الآخر ولا المناقشة<sup>(2)</sup>، ومن ثمّ أثر مزاجه الشخصي وتكوينه النفسي على خريطة المرجعية وموقفه من المراجع المعارضين والمخالفين له في القراءة الفقهية. في هذه الورقة نرصد موقف النّظام الإيراني ما بعد الثورة، من المراجع المخالفين لفلسفته وقراءته وسياسته وبرامجه، كيف تعامل معهم النّظام بصفته نظاماً دينياً وبصفتهم رجال دين، وهل نجح النّظام في ترسيخ العناصر الأخلاقية في أحشاء النّظام السياسيّ، أم قدّم أهل الثقة على أهل الكفاءة<sup>(3)</sup>. من ثمّ يمكن في النهاية الخروج بنتائج وإجابات عن ماهية السؤال الأخلاقي في الدولة الإيرانيّة، وهل هي بالفعل دولة دينيّة تتحاكم إلى الفلسفة الأخلاقية في المذهب الشيعي والدين الإسلامي، وهل يمكن ديمومة الدولة وبقاؤها مع تناحر المرجعيات وإقصاء قطاع عريض من رجال الدين الفاعلين في الداخل الإيراني ممن لهم مقبولية جماهيرية وقطاعات شعبية واسعة. لذا تُعدّ هذه الورقة مفتاحاً مهمّاً لفهم الحارطة الدينيّة والحوزوية في إيران، وطبيعة علاقة رجال الدين بمؤسّسة الوليّ الفقيه، ممّا يُسهّم في معرفة وإدراك الظواهر السياسيّة في إيران وتأسيسات الحكم وصناعة القرار هناك، وموقع المرشد الأعلى في الحارطة الفقهية والعلمية، وكيف غاب مبدأ الأعلميّة (أعلميه الفقيه) ليحلّ محله مبدأ السُلطة النافذة، وسياسة الأمر الواقع.

\*\*\*

## التعامل مع مراجع قم

قبل الثورة الإيرانيّة لم يكن الخمينيّ الأول في التراتبية الهرمية للحوزة الشيعية (في قم والنجف)، بل كان يأتي في مرحلة تالية في قم بعد آية الله كلبايبكاني وآية الله شريعتمداري وآية الله مرعشي نجفي، وبالنسبة إلى الشيعة عموماً كان السيد محسن الحكيم في النجف هو المرجعية العُلّيا المتصدرة، يليه الثلاثة المذكورون آنفاً، ثم يأتي الخمينيّ رجل دين عادياً من مئات رجال الدين داخل الحوزة<sup>(4)</sup>، واشتهر بكونه قائداً سياسياً أكثر منه فقيهاً دينياً<sup>(5)</sup>، فكثير من الناس اتبعوه سياسياً، لكنهم لم يقلّدوه فقهياً، فكانت مدينة أصفهان -على سبيل المثال- من أشدّ المدن تأييداً للثورة، لكن أهلها كانوا

(1) راجع: د.آمال السبكي، تاريخ إيران بين ثورتين، ط/الكويت عالم المعرفة، ص207، وما بعدها.

(2) راجع: حسنين هيكل، مدافع آيات الله، ط1/دار الشروق القاهرة، 243/1، 245.

(3) فهمي هويدي: إيران من الداخل، ط2/دار الشروق 2014م، ص163.

(4) يجادل بعض المقربين من نظام ولاية الفقيه بأنّ الخمينيّ كان المرجع الأول في المرجعية الشيعية في عهد الشاه، وبنى بعض الباحثين العرب طرحهم على تلك الفكرة على أنّها بدعية، فذهب الباحثة فاطمة الصمادي إلى أنّه بعد رحيل آية الله البروجردي اختار مجتمع مدرسي حوزة قم العلمية الخميني مرجع تقليد مطلقاً للشيعة في العالم. راجع: فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، ط/المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص96.

(5) فهمي هويدي: إيران من الداخل ص130. وتقول الدكتورة أمل حمادة: "يُذكر أن الإمام الخميني لم يكن مرجعاً مطلقاً/وحيلاً للشيعة في العالم وإنما كان حائزاً على لقب آية الله العظمى مع عدد من آيات الله مثل: مرعشي نجفي، والسيد كاظم شريعتمداري والسيد محمد هادي الميلاني وآخرين". الخبرة الإيرانيّة ص315. وألح إلى ذلك د.هوشنك نهاوندي فقال: "أصبح الخميني مشهوراً في بلده لكنه بالتأكيد لم يكن الأبرز في سلسلة المراجع الشيعية، لذا وجب تحويله سريعاً إلى شخصيّة من شأنها أن تكون منافسة لمحمد رضا شاه". الخميني في فرنسا، ط1/مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانيّة، الرياض 2017م، ص138. وإحسان نراغي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ص31. وقد أرسل المرجع الخوئي رسالة إلى الخميني بعد سقوط الشاه خاطبه فيها بلقب "حجة الإسلام" لا بلقب آية الله، وهو ما يُعزّز التفسير السياسي لحصول الخميني ومنحه لقب "آية الله" لإنقاذه من بطش الشاه، عندما أراد آية الله شريعتمداري إنقاذه من الإعدام. راجع: نزار السامرائي: في قصور آيات الله، ص40.

في مجملهم مقلّدين لمرجعية الخوئي في النجف<sup>(6)</sup>. وحتى اليوم فإنّ أكثر الشعب الإيراني يُقلّد مرجعية السيستاني في العراق<sup>(7)</sup>، ممّا يدلّ على أن الشعب يفرّق بين الزعيم السياسيّ والزعيم الدينيّ. وإدراك تلك التراتبية مهم جداً لمعرفة مدى التحوّل الذي طرأ على الميراث الحوزوي الشيعي، والدرس الفقهي المستقرّ، وسلاسل الأسانيد والمراجع المعتمدين.

وقد أُنهي الخميني ثنائية "الفقيه والسلطان" المتوارثة منذ عهد الكركي، وصارت الصيغة الجديدة "الفقيه السلطان والسلطان الفقيه"، بما يعني أنّ الدين دخل في أحشاء السُلطة، فلا وجه لمعارضة رجل الدين للسُلطة السياسيّة على الوجه الذي كان معروفاً في عهد الشاه لأنها صارت متحدثة باسم الإمام الغائب أيضاً، بل إنّ رأي السُلطة صار مُلزماً - في القراءة الخمينيّة - لغيرها من الفقهاء. لكن قبل الخميني كانت السُلطة لا تزعم الولاية المطلقة والنيابة عن الإمام الغائب، فكان رأيها غير مُلزم للفقهاء، بل كان الفقهاء يعتبرون أنفسهم قِيَمين على الشاه، فتحوّل الأمر في عهد الخميني لأنه من داخل الحوزة لا من خارجها، بالإضافة إلى استيفائه شروط الاجتهاد والأعلميّة. فلم يكن هناك سوى سيناريوهين: الأول أن يتمسك رجال الدين الآخرون باختياراتهم الفقهية والاجتهادية ويعلنوا معارضتهم للقراءة الخمينيّة، والثاني أن يتماهوا مع القراءة الخمينيّة، وهو الإشكال الذي واجهته المؤسسة الدينيّة.

بعد نجاح الثورة التي شارك فيها كلُّ مراجع قم، وعلى رأسهم الثلاثة الكبار (كلبايكاني وشريعتمداري ومرعشي نجفي)، كان من المفترض أن تكون لهم الكلمة العُليا في الشأن الفقهي السياسيّ، باعتبار الأعلميّة والتراتبية المعروفة في العرف الحوزوي والفقه الشيعي، لكن الذي حصل أنّ الخميني بدأ يتخلص من نفوذهم واحداً تلو الآخر، فسارع الخميني إلى القضاء على مراكز القوى داخل المرجعية الدينيّة في قم، ممن يُتوقع أن يتسببوا في قلاقل تُهدّد طموحه الشخصي ومشروعه السياسيّ. جدير بالذكر أن حكومة الشاه نفسه - بل الدولتين القاجارية والبهلوية بتاريخهما الطويل والراسخ في حكم الدولة الإيرانيّة - لم تلجأ قطّ إلى إعدام رجال الدين أو تضيق الخناق عليهم بالصورة التي فعلها الخميني، بل إنّ القوانين الإيرانيّة آنذاك كانت تُعطي حصانة لمراجع التقليد ولا تسمح بمحاكمتهم وإعدامهم<sup>(8)</sup>.

إنّ الفقهاء الذين رجّحوا السيناريو الأول - وهو محاولة الحفاظ على المسافة الفاصلة بين الحوزة والنظام، باعتبار نظام ما بعد الثورة نظاماً سياسياً بالدرجة الأولى ولو كان على رأسه فقيه مجتهد، فهو بحاجة إلى كوابح خارجية تتمثل في الحوزة العلمية المستقلة - كانت لديهم مبرراتهم القوية لهذا الطرح، أهمّها الموروث العملي والتطبيقي للحوزة العلمية تجاه الأنظمة السياسيّة، في حين أنّ النظام الجديد ارتأى أنّ عصر استقلال الحوزة عن النظام السياسيّ ووجود مسافات فاصلة بين النظام والحوزة قد انتهى، إمّا لأنّ النظام الجديد رأى أنه ممثّل للحوزة وخارج من أحشائها، وإمّا لأنه أدرك خطورة وجود المسافة الفاصلة بين الحوزة والنظام مستفيداً ممّا حصل مع الشاه، وإمّا لأنّ النظام رأى الحوزة أداة سلبية "تقليدية كلاسيكية" وأنها لم تبذل الجهد الكافي لإزاحة نظام الشاه في حين أن العبء الأكبر كان على الفقهاء الحركيين، لكن يُقلّل من صحّة هذا الاحتمال أنّ الإقصاء لم يشمل الفقهاء التقليديين فقط، بل أيضاً الحركيين المعارضين للقراءة الفقهية والفلسفية للنظام (القراءة الخمينيّة). فنحن إذاً أمام قناعتين مختلفتين بالكلية، ممّا يعني حتمية الصدام المباشر، فاستخدم الخميني أدوات السُلطة والدستور والمؤسسات ليحسم المعركة، في حين تجرّد الآخرون من وسائل السُلطة ولو كانت قواعدهم الشعبية (المقلّدون) أكبر وأكثر انتشاراً في ذلك الوقت، ممّا أدّى إلى خسارتهم المعركة حول القراءة الفقهية لولاية الفقيه أولاً، وخسارة تمسكهم بالعرف الحوزوي المستقر تاريخياً ثانياً. وسنتناول ذلك بالتفصيل في النقاط التالية:

## 1- آية الله شريعتمداري

تتلّمذ آية الله محمد كاظم شريعتمداري (1905-1986م) على يد عبد الكريم الحائري والنائيني وأبو الحسن الأصفهاني وغيرهم، وبعد رحيل البروجردي تصدّر آية الله شريعتمداري في قم، وتصدّر آية الله محسن الحكيم في النجف، ثم تفرّد شريعتمداري بالتصدّر في العالم بعد وفاة محسن الحكيم. يقول آية الله مهدي الحائري اليزدي في مذكراته: "كان شريعتمداري في عداد زعماء المرجعية الشيعية، وكان في عداد الحكيم، وبعد الحكيم يمكن القول إن شريعتمداري كان الأول، وإن مقلّديه كانوا أكثر من مقلّدي سائر المراجع"<sup>(9)</sup>.

وتفرّد شريعتمداري بالمرجعية الشيعية من حيث عد الأتباع والمقلّدين ودفعي الخُمس، ومن حيث التلاميذ الكبار، وكان من مشاهير تلامذته السيد موسى الصدر "المفقود"، وأخوه رضا الصدر الذي وصّى شريعتمداري بأن يصلّي عليه بعد موته، لكن السلطات لم تنفذ الوصية، واعتقلت رضا الصدر.

ومما يدلّ على موقع ونفوذ آية الله مداري في الحوزة في ذلك الوقت أن بعض قادة حزب الدعوة المقيمين في إيران في عهد الشاه، كانوا يتعاونون مع

(6) فهمي هويدي: إيران من الداخل ص 130 و ص 138.

(7) صلاح جواد شير: ثيولوجيا التشيع السياسي بين حقّ الله والشعب وواقع الممارسة، ط 1/الرافدين 2017م، ص 466.

(8) راجع: ظلامات سماحة السيد محمد كاظم شريعتمداري. <http://cutt.us/ORm90>.

(9) ظلامات سماحة السيد محمد كاظم شريعتمداري، 17 أبريل 2015م. سابق.

مرجعية كاظم شريعتمداري، لا سيما الشيخ علي التسخيري، والشيخ سعيد النعماني، والشيخ قاسم الحائري، ومحمد هادي الغروي، وغيرهم. وكانوا يصدرون مجلة الهادي باللغة العربية التي تمثل مرجعية شريعتمداري وتروج لنشاطاته<sup>(10)</sup>.

إذاً كان آية الله محمد كاظم شريعتمداري الأستاذ الأول في حوزة قم قبيل قيام الثورة الإيرانية، وكان من رفاق الخميني، وأسهم في خروج الخميني من المعتقل في عهد الشاه وإلغاء الحكم عليه بالإعدام، ذلك أن المراجع (آيات الله) كان القانون الإيراني في عهد الشاه يمنع إعدامهم، فمنح شريعتمداري الخميني لقب آية الله، لإنقاذه من حكم الإعدام<sup>(11)</sup>.

## موقفه من ولاية الفقيه ومركزية الأمة

كان آية الله شريعتمداري معارضاً لنظرية ولاية الفقيه بقراءتها الحُمينية، وكان يؤمن بالدولة الدستورية البرلمانية تبعاً لأستاذه النائبي، وكان قائداً حقيقياً للثورة ومتحدثاً باسم المعارضة، وقد بايعه كريم سنجاي (وهو قائد الجبهة الوطنية) ممّا جعل المعارضة تحت زعامة آية الله شريعتمداري<sup>(12)</sup>. وكان آية الله شريعتمداري أول من جهر بمعارضته لولاية الفقيه، وقال إنه يؤيد ولاية الفقهاء من خلال لجنة إشراف على القوانين، وكان هذا هو التيار السائد في الحوزة، وقد عبّر عنه شريعتمداري بكلّ جرأة، وتملّكه القلق من تغيير المسار الفقهي والإرث الاستنباطي للحوزة<sup>(13)</sup>. وأجرى شريعتمداري حواراً مع صحيفة "كيهان" اقترح فيه ابتعاد الفقهاء عن المناصب السياسيّة والحكومية، وأن يكتفوا بالدور الإشرافي والتوجيهي، حتى تستمر هيبته عند الناس<sup>(14)</sup>. ومن أقواله: "إنّ حكومة الشعب هي السُلطة التي يُقرّ بها الإسلام، والديكتاتورية تعيد البلد إلى عهد النظام الطاغوتي السابق. وإنّ أصل المادة 110 في الدستور -أصل ولاية الفقيه- يسلب الناس صلاحيتهم واختياراتهم ويناقض الأصول التي تعطي للناس حقّ الانتخاب، لذلك لا بد من إصلاحه ورفع هذا الإشكال"<sup>(15)</sup>.

وطالب شريعتمداري بالعودة إلى دستور 1906م، الذي لا يعطي الفقهاء إلا دور الإشراف على عمل مجلس الشورى<sup>(16)</sup>، الذي انبثق عن الحركة الدستورية، ومُنظرها الميرزا النائبي، ممّا يؤكّد انتماء شريعتمداري إلى خطّ النائبي الفقهي والإصلاحي السياسي، الذي يؤمن بحق الأمة في اختيار وانتخاب الحاكم دون فرض وصاية دينيّة أو فقهية على الناس.

## التخلُّص من نفوذه

كانت شعبية آية الله شريعتمداري في قم -بوصفه المرجع الأكثر أتباعاً وقتئذٍ وانفتاحه على كلّ الأطياف والمذاهب<sup>(17)</sup>- عائناً أمام الطموح الشخصي للخميني، ممّا جعله يسعى للتخلُّص منه لأوهى الأسباب، فالخلاف "وإن كان فقهيّاً إلا أن العنصر الشخصي ليس غائباً تماماً عن الموقف"<sup>(18)</sup>.

ففي سنة 1982م اعتُقل صادق قطب زادة بتهمة التخطيط للانقلاب على الخميني واغتياله، واعترف بأنّ آية الله شريعتمداري متورّط معه في التخطيط للانقلاب، فاعتُقل شريعتمداري، وأُظهر حاسر الرأس في وسائل الإعلام، ووُضع تحت الإقامة الجبرية، وأُهيئت كلّ علائقه بالحوزة والدرس الفقهي، وأُحرقوا مكتبته الضخمة التي جمعها في سنوات عديدة، ممّا يُعدّ استهانة بالعلم والفقهاء. ثمّ مرض وهو في طور الإقامة الجبرية، ولما توفّي دفنته الأجهزة الأمنية ليلاً في مقبرة مهجورة بجانب المراحيض، ومنعت تلامذته ورفاقه من حضور جنازته<sup>(19)</sup>. لذا كان مؤيدو الخميني يسمّونه استهزاءً وسخريةً "آية الله شريعة مجاري"<sup>(20)</sup>!

ثمّ اندثرت كتبه وعلومه ورسائله في الوسط الحوزوي بعد تأميم الحوزة لصالح النظام الجديد، وصار يُعامل معه تاريخياً على أنه متمرد على نظام ولاية

(10) د.علي المؤمن، أنصار ولاية الفقيه ومعيار العلاقة بحزب الدعوة صحيفة المثقف 2016/7/1م.

(11) راجع: ريتا فرج، إيران والنفوذ الإقليمي من الخمينية إلى النجادية "دراسة ضمن كتاب إيران بين ثورتين"، ط/مركز المسبار 2013م، ص420. ونزار السامرائي: في قصور آيات الله، ط1/جسور للترجمة والنشر 2016م، ص39.

(12) هوشنك نخواندي: الخميني في فرنسا، ص196. وأروندي إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة، ص229، 230، 224.

(13) راجع: إيران من الداخل ص138.

(14) د.أحمد زكي: آية الله الخميني بين الثورة والطغيان، ط/دار الكتب القاهرة 2015م، ص330. وللإطلاع على الجدل الفقهي حول تولي رجال الدين المناصب الإدارية والتنفيذية راجع: ضد الاستبداد لتوفيق السيف ص140، وفتحي المراغي: ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر، مجلة الدراسات الإيرانية العدد الثاني، ص88.

(15) المثقف الجديد: معتمون في سجون الخميني، 13 أبريل 2014م. <http://cutt.us/GhSYV>.

(16) أحمد الكاتب: الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة، ط1/مؤسسة الانتشار العربي 2013م، ص168.

(17) يقول حسن الصفار إن آية الله شريعتمداري "كان مرجعاً مفتوحاً وأقام علاقة مع المؤسسات الإسلامية السنوية كرابطة العالم الإسلامي، وفي أثناء وجودي -الصفار- في قم جاء وفد من الرابطة برئاسة أبو الحسن الندوي، وجرى لهم استقبال طيب وحصل حوار جميل للتقريب بين فئات الأمة وأتباع المذاهب الإسلامية". عبد العزيز قاسم: مكاشفات الشيخ حسن الصفار، ط/العبيكان 2008م، ص89.

(18) فهمي هويدي: إيران من الداخل، ص138.

(19) راجع: آية الله السيد رضا الصدر: في سجن ولاية الفقيه، ص28، نسخة حسن طهراني، (ترجمة: د علي مهدي، وتصحيح حسن طهراني وفجر الولاية). وأحمد زكي: آية الله الخميني بين الثورة والطغيان ص330.

ويدر الإبراهيم: الحراك الشيعي في السعودية، ص126. وظلامات السيد محمد كاظم شريعتمداري، 17 أبريل 2015م. <http://cutt.us/Ad2Ra>

(20) المرجع المظلوم، يا حسين، د.ت، <http://cutt.us/3xmXw>

الفقيه، ولا يستحق أي لقب، وجرد من أعلميته الفقهية.

## 2- آية الله حسين منتظري

آية الله حسين علي منتظري (1922-2009م) رجل دين، ومُنظّر من مُنظري الثورة، ونائب الخميني الذي كان مرشّحًا لخلافته. وكان زاهدًا في المنصب السياسي، ومتقشفًا في معيشته الخاصة، واستمر في الدرس الحوزوي في قم، وكان يلقى احترامًا من العلماء والفقهاء كافةً، وإن اعترض البعض على ترشيحه سنة 1985م خليفة للخميني، لوجود الفقهاء الكبار والمرجعيات العتيقة في قم. وكان من تلامذة الخميني، ووصفه الخميني بـ"ثمره حياتي"، وتولّى إمامة الجمعة في طهران بعد الثورة. ومَرَّ آية الله منتظري بتحوّلات فقهية وفكرية وتطبيقية كبيرة في حياته، فبدأ حياته ثاني رجل في النظام الإيراني بعد الخميني، وكان من صقور المحافظين في البداية، فدعا إلى إعدام المعارضين لإقالة الرئيس بني صدر وعدم التهاون أو الرأفة معهم<sup>(21)</sup>. وأُعدِمَ أكثر من 1600 شخص في الفترة التي تلت إقالة بني صدر<sup>(22)</sup>، وأغلق حسين منتظري نفسه صحف حزب "توده" اليساري، وأندر الموظفين المعارضين بالفصل من الوظائف الحكومية<sup>(23)</sup>. وكان من أركان نظرية تصدير الثورة الإيرانيّة، ويتابع سير عمل معسكرات التدريب في إيران المخوّل إليها تصدير الثورة<sup>(24)</sup>. لكنه في المرحلة التالية من حياته تحوّل إلى معارض شرس لولاية الفقيه بتطبيقها الخميني، ليعود فينتصر لحقوق الإنسان، ويعتذر عن جرائم عهد الخميني<sup>(25)</sup>.

من الناحية التنظيرية كان آية الله حسين منتظري مُنظّرًا لولاية الفقيه لكنه في الوقت نفسه يعترف بالحكم الدستوري ودور الأُمَّة في صناعة القرار وتقرير المصير، فيقول: "إنّ الهدف من نظرية ولاية الفقيه هو تنفيذ القوانين والأحكام الإسلامية وإدارة المجتمع على أسس الموازين الإسلامية، إما عن طريق تصدي الفقيه لذلك، أو بتأييده وإشرافه على السُلطة التنفيذية المنتخبة من قبل الشعب"<sup>(26)</sup>، فهو - وإن كان في بدايته من حاشية الخميني المقربين، بل كان نائبه الشخصي - كان بينه وبين الخميني ثمة مساحة فكرية وفلسفية، فكانت تأسيسياته لولاية الفقيه مخالفة للأسس والمرتكزات التي بنى عليها الخميني نظريته، فكان منتظري يدعو إلى انتخاب الإمام/الولي الفقيه من قبل الشعب، ولم يؤمن بوجود النصّ الشخصي عليهم من الإمام المهدي، وجمع بين نظرية "النيابة العامة" وحقّ الأمة في الانتخاب<sup>(27)</sup>.

ويرفض آية الله منتظري تصدي الفقيه لكلّ شيء بنفسه، فلا بد من الاعتماد على أهل الاختصاص والخبرة، كلٌّ في مجاله، فيقول: "ليس معنى ولاية الفقيه تصديّه لجميع الأمور بنفسه، بل يُفوّض كل أمر إلى أهله من الأشخاص والمؤسسات مع رعاية القوة والتخصص والأمانة فيهم، ويكون مشرفًا عليهم هاديًا لهم، مراقبًا لهم بعيونه وأياديه، ويشاور في كل شعبة من الحوادث والأمر الواقعة المهمة الخواصّ المطّلعين فيها، حيث إن الأمر لا يرتبط بشخص خاصّ، حتى يكون الاشتباه فيه قابلاً للإغماض عنه، بل يرتبط بشؤون الإسلام والمسلمين جميعًا، وقد قال الله تعالى: «وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»، وإذا كان عقل الكل وخاتم الرسل خوطب بقوله: «وَشَاوِرْهُمْ»، فتكليف غيره واضح، وإن تَفَوَّقَ ونبغ"<sup>(28)</sup>. فمبدأ الشورى هو أساسٌ للحكم عند آية الله منتظري، ولا يجوز للفقيه أن يتفرد بالحكم والنفوذ دون مشورة أهل التخصص<sup>(29)</sup>.

وتعيين الولي الفقيه في فلسفة منتظري يكون عن طريق رضا الناس واختيارهم، فهو يكون إما بالتنصيب (أي التعيين بالأمر المباشر) من قبل الإمام، وإمّا بالانتخاب من قبل الشعب<sup>(30)</sup>. فإذا استحال التعيين من قبل الإمام لكونه غائبًا، فإنه يجب انتخابه من قبل الشعب<sup>(31)</sup>. والحكومة تستمدّ شرعيتها من الشعب، ويراها ميثاقًا بين طرفين كالعقد، أي بين الحاكم والشعب، ويأشرف من الشارع الحكيم/الله عز وجل. ويُمكن للأمة فسخ هذا العقد إذا ما تخلّى الوالي عمّا شُرط عليه وتعهّده<sup>(32)</sup>.

(21) آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين، ط/عالم المعرفة الكويت، العدد 250، ص 233.

(22) السبكي: تاريخ إيران، ص 234. ويصف عالم الاجتماع الإيراني إحسان نراغي، الشهر الأول من الثورة بالحمى الكبرى لإعدام المساجين. "ففي خلال الأشهر الأولى للثورة أي في الفترة الممتدة بين شتاء وربيع 1979م أصدرت المحاكم الثورية في طهران والمقاطعات أحكام الإعدام ونفذتها بحق خمسمئة أو ستمئة شخص بينهم ضباط كبار في الجيش ومديون في الشرطة والسفاح ورجال السياسة". من بلاط الشاه إلى سجون الثورة ص 194.

(23) السابق، ص 236.

(24) وكان مهدي هاشمي شقيق زوج ابنة منتظري رئيس مكتب حركات التحرر، المنوط بما تصدير الثورة في الخليج والدول العربية، وتثوير الأقليات الشيعية. راجع: الحراك الشيعي في السعودية، بدر الإبراهيم ومحمد الصادق، ط/الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 128.

(25) آية الله منتظري: الخميني خدع الإيرانيين بوعود لم تتحقق، العربية نت 20 أبريل 2008م. <http://cutt.us/MYJBa>.

(26) آية الله حسين منتظري: ولاية فقيه وقانون أساسي، صحيفه راه نو، العدد 18، تيرماه، 1377 هـ. ش.

(27) أحمد الكاتب: الشرعية الدستورية، ص 169.

(28) آية الله منتظري: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ط/المركز العالمي للدراسات الإسلامية قم، 12/1.

(29) العقالي: نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في إيران، ص 175.

(30) يرى عبد الكريم سرّوش أننا نصف نظامًا معينًا بأنه ديمقراطي فإنه يجب أن تتوافر فيه ثلاثة مؤشرات أساسية: قدرة الأفراد على اختيار الحكومة، وانتقادها، وأخيرًا قدرتهم على تغييرها. من ثمّ فلا تناقض مبدئي بين الديمقراطية ووجود عالم أو فقيه على رأس الحكومة ما دامت هذه المؤشرات الثلاثة متوافرة. (راجع: أمل حمادة: الخبرة الإيرانيّة ص 142). وهو بمهذ القيود يحاول نزع القداسة والعصمة عن الفقيه إذا كان في على رأس هرم السُلطة، بأن يكون خاضعًا للقواعد الحاكمة والمؤسسات الدستورية.

(31) آية الله منتظري: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية 427/1 وما بعدها.

(32) السابق ص 575. وراجع: شبماء العقالي: نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها ص 176.

يقول آية الله منتظري: "في عصر الغيبة إن ثبت نَصْب الأئمة للفقهاء الواجدين للشرائط بالنصب العامّ بعنوان الولاية الفعلية فهو، وإلاّ وجب على الأمة تشخيص الفقيه الواجد للشرائط وترشيحه وانتخابه، إما بمرحلة واحدة، أو بمرحلتين: بأن ينتخب أهل كل صقع وناحية بعض أهل الخبرة (برلمان) ثم يجتمع أهل الخبرة وينتخبون الفقيه الواجد للشرائط واليًا على المسلمين، والظاهر كون الثاني أحكم وأتقن، وأقرب إلى الحقّ"<sup>(33)</sup>.  
والخلاصة أنّ آية الله حسين منتظري عارضَ ولاية الفقيه المطلقة، وجعلها من الشرك<sup>(34)</sup>، ويدعو لتكون محدودة بالإرادة الشعبية منعًا لعودة الاستبداد والديكتاتورية باسم الدين. فمنهجه عدم نَوَظ السُّلطة السياسيّة بشخص واحد "لأن احتمالات ظهور خطر الاستبداد في شخص واحد أكبر"<sup>(35)</sup>.

## مركزية الشعب عند منتظري

يقول آية الله منتظري: "إن بنية نظرية ولاية الفقيه كما طرحتها، لا تتعارض مع الديمقراطية بمعنى حكم الشعب، بل إنني أعتقد أن نظرية الحكومة الإسلامية صيغت بشكل متطابق تمامًا مع نموذج الحكومة الديمقراطية الشعبية، وأن السُّلطة في هذه النظرية تقوم بنيتها وترسخ عمليًا بآراء الشعب وبيئته للحاكم"<sup>(36)</sup>. ويقول: "بالتأكيد للشعب كل الحقّ في ذلك، بيده أن ينصب أعلى سلطة في الدولة، أو عزلها في حال الإخلال بالشروط اللازمة للمنصب"<sup>(37)</sup>.

فلاحظ أن نظرية آية الله منتظري لم تُطبّق كاملةً في إيران، وأنّ الخميني وإن اعتمد على منتظري مُنظّرًا للنظرية فإنه تجاهل دعوته إلى مركزية الشعب في السُّلطة، وجعل ولاية الفقيه نيابة مباشرة عن الله، لا يجوز فيها عزل الوليّ الفقيه ولا محاسبته ولا مساءلته، وصارت بقراءتها الخمينيّة واليزدية (نسبة إلى مصباح اليزدي) هي القراءة المعتمدة للنظام الإيراني ومؤسّساته.

ورفض آية الله منتظري الرأي القائل بانتقال سيادة الله وحاكميته من النبيّ والأئمة الاثني عشر إلى الفقهاء في عصر الغيبة، دون أي مشاركة شعبية ودون مقبولية المؤمنين، وذهب إلى أن الأئمة نفسها هي صاحبة السيادة، ومصدر السلطات، وقال إن للأئمة حقّ الانتخاب، لا مُطلقًا بل لمن وجد الشرائط والمواصفات المعبرة<sup>(38)</sup>.

## التحوُّلات الفكرية لآية الله منتظري

تراجع آية الله منتظري سنة 2008م في كتابه "الحكومة الدينيّة وحقوق الإنسان"، عن معظم آرائه السابقة، وتبّنى خيارات أكثر ليبرالية في بنية السُّلطة والنظام السياسيّ، وعمل على دَمَقْرَطَة السُّلطة السياسيّة الشيعية، على نحو ما نراه عند تلميذه محسن كديور اليوم، بما يعني أنّ منتظري استقرّر به الحال في نهاية المطاف قريبًا من خطّ الدستورين الإصلاحية (النائبي وشريعتمداري وموسى الصدر وبازركان). فبعد أن كان يقرّر نظرية "الولاية" للفقيه بالضوابط والشروط، صار يقرّر نظرية "الإشراف" فقط، وهي نفس طرح النائبي والدستورين<sup>(39)</sup>. ويذهب إلى مركزية الشعب، وتوزيع السُّلطة وعدم تمركزها في يد الفقيه، عبر الفصل بين السلطات، ولا حاجة إلى أن يتبوأ الفقيه موقع الصدارة، ليس ذلك فحسب بل ذهب إلى أنّ الفقيه ليس له ولاية على تشكيل الحكومة وإدارتها، وأن دوره يقتصر على الإشراف على حسن تطبيق الشريعة إذا طلب الشعب منه ذلك! أيّ إنه ناظ العملية السياسيّة برؤيتها بمقبولية الجماهير<sup>(40)</sup>.

## الإقالة من النظام السياسيّ

واتسعت هوة الخلاف الفلسفية والفكرية بين آية الله منتظري والخميني، فاستقال أو أُقيل - في مارس 1989م - من منصب القائم مقامية في قم، حيث معقل الحوزة العلمية، ومن ثمّ سُحبت منه جميع الصلاحيات والمناصب والمسؤوليات التي أهّلته في ما سبق ليكون وريث الخميني<sup>(41)</sup>. ثمّ

(33) ولاية الفقيه 408/1.

(34) انظر: روز شمار انقلاب إسلامی: مجلد دوم، جاب اول، دفتر أسناد إسلامی، تهران، 1377 هـ. ش، ص 514. نقلًا عن العقالي: نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها ص 174.

(35) حسين علي منتظري: ديدكاهها، ص 44، وراجع: صادق حقيقت: توزيع السُّلطة في الفكر السياسي الشيعي، ترجمة حسين صافي، ط 1/مركز الحضارة بيروت، 2014م. ص 331.

(36) حوار منتظري مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2000/5/15م، ونشر بتاريخ 21 صفر 1421 هـ. وراجع: صادق حقيقت، توزيع السُّلطة ص 330.

(37) السابق، نفسه.

(38) أحمد الكاتب: الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة، ص 170، سابق. وراجع: د.علي فياض: نظريات السُّلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، ص 256. وفهمي هويدى: إيران من الداخل، ص 156.

(39) صادق حقيقت، توزيع السُّلطة، ص 335.

(40) راجع: صادق حقيقت، توزيع السُّلطة في الفكر السياسي الشيعي، ترجمة حسين صافي، ط/مركز الحضارة 2014، ص 333، 334.

(41) آمال السبكي: تاريخ إيران بين ثورتين، ص 240. وراجع: الحراك الشيعي ص 127.

حدّدت إقامته جبرياً، وذلك بالتوازي مع حملة دعائية ضخمة لتشويه صورته، واتهامه بأنّه وهايي يتلقّى الدعم من المملكة العربية السعودية<sup>(42)</sup>، بل وحدّد أحد الخطباء في قم رقم بئر النّفط السعوديّ المخصّصة لتمويل منتظري<sup>(43)</sup>، وكتب أحمد الخميني نجل زعيم الثورة كتاب "رسالة العذاب"، وكتب محمد ريشهري وزير الاستخبارات كتاب "المذكرات السياسيّة"، وكلاهما في تشويه صورة آية الله منتظري<sup>(44)</sup>.

ولم يكن منتظري حالة فريدة، بل مدرسة فكرية لها امتداداتها الفكرية والفلسفية حتى اليوم، فمن أبرز تلامذته المفكّر ورجل الدين الشيعي محسن كديور الذي لا تزال أقواله وأطروحاته تُحدّث حراكاً علمياً وثراءً معارفياً في إيران والوسط الشيعي الحوزوي عمومًا. وكان المرجع الشيعي الحالي آية الله علي السيستاني صديقاً شخصياً لآية الله منتظري، وتأثر به في الفقه السياسيّ، فالولاية عند السيستاني لا تتحقّق إلا بالمقبولية لدى المؤمنين وبالانتخاب، وهو عين ما قرّره منتظري<sup>(45)</sup>.

### 3- آية الله طالقاني

كان آية الله محمود أبو الحسن الطالقاني (1979-1910م) من علماء الحوزة الكبار، وتخصّص على درجة الاجتهاد من الشيخ عبد الكريم الحائري، وكان من قادة العمل الثوري الأوائل، وكان يقود الجماهير ضدّ الشاه عندما كان الخميني في منفاه، وهو الذي استقبل الخميني في المطار بعد رجوعه من فرنسا، وأمن له الرجوع في ظلّ اضطراب الحالة السياسيّة والأمنية في الدولة الإيرانيّة وقتئذ. وبعد الثورة كان الرجل الثاني بعد الخميني مباشرة<sup>(46)</sup>، وكان يُلقّب بـ"أبي ذر الثورة"<sup>(47)</sup>.

ويختلف الطالقاني عن غيره من رجال الدين بأنّه من أوّل يوم ليس فقيهاً تقليدياً، وكان مُتسبِّحاً مع نفسه ولم تحدث له تحولات فكرية كبيرة، فهو أول من نشر رسالة آية الله النائيني "تنبيه الأُمَّة وتنزيه المَلَّة"، وقدم طبعتها، وأحيائها من جديد بعد اندثارها برهة من الزمن. ومن ثمّ فقد كان متأثراً بالنائيني وحاملاً لنفس الطرح الذي طرحه الدستوريون من مركزية الشعب في السُلطة، وإلزامية الشورى، وعدم تصدُّر رجال الدين إلا في حدود الإشراف والمراقبة على القوانين (ما يُشبه المحكمة الدستورية العليا) ومدى مطابقتها للشريعة، وتبني ديمقراطية الإسلام ومدنية الدولة<sup>(48)</sup>، وهو الطرح الذي تبناه آية الله منتظري في آخر حياته. ورأى طالقاني أن الثورة لو طبقت طرح النائيني لخرجت الجمهوريّة الإيرانيّة من الطريق المسدود نحو النهضة والحضارة. يقول: "ولو طبقت آراء المؤلف عليه الرحمة لبقى الجمهور كما كان في أوائل النهضة، متوقّداً الحماس ومستعدّاً لإعانة الحكومة في حل مشكلاتها"<sup>(49)</sup>، وطالب بتحقيقها كاملة في الواقع السياسيّ.

وانفتح طالقاني على كل القوى السياسيّة حتى تلك المخالفة له فكرياً وأيديولوجياً كاليساريين والعلمانيين ومجاهدي خلق، في الوقت الذي كان يصفهم فيه إعلام الخميني بـ"المنافقين"<sup>(50)</sup>. وانفتح على أعضاء حزب "توده" الشيوعي، الذي أسهم إسهاماً فعّالاً في ثورة 1979م، ثم انقلب عليه الخميني في ما بعد<sup>(51)</sup>.

وقيل إنّ السيد طالقاني أوصى بازركان بعدم قبول مسؤولية إدارة الدولة عندما قرّر الخميني وكلّها إليه<sup>(52)</sup>، وإنّ صحّ هذا القول فإنّ طالقاني كان مُدرِكاً لمخطّطات الخميني في الانفراد بالسُلطة ومتخوفاً من حُططه ومشروعاته ورؤيته للدولة والحكم.

لم ير طالقاني أن الفقهاء يمثلون طبقة متميزة ومختلفة عن باقي جمهور المؤمنين بشكل يسمح بالتمتع بأي حقوق أو مزايا خاصّة، فهاجم وضع

(42) تلك حمة معلّبة وجاهزة، تغلغت في نفوس الشيعة المتشددين والموالين لإيران بفعل الجهاز الدعائي والإعلامي الفارسي الذي يسوّي بين الوهابية والصهانية والأمريكان، وهذا الصنيع زاد التقوقع والعزلة لأتباع الخميني، وزادت من سلوكهم المتطرف والإقصائي. (راجع أحمد الكاتب: التحرر من القوقعة التاريخية "ضمن كتاب التشيع السياسي والتشيع الديني ص 430").

(43) أحمد الكاتب: حوارات مع المراجع والعلماء والمفكرين ص 280 وما بعدها.

(44) راجع: علي نوري زادة: تقرير الشرق الأوسط: منتظري يكشف المعلومات عن ظروف إبعاده. 20 ديسمبر 2000م. <http://cutt.us/7Qe3C>.

(45) راجع: ميثاق العسر، ولاية الفقيه السيستاني بين النصب والانتخاب، صحيفة المثقف 22/5/2016م. <http://cutt.us/mymdE>.

(46) هو آية الله السيد محمود أبو الحسن الطالقاني، واحد من أبرز قادة الحركة الإسلامية الإيرانيّة، وأصبح بعد قيام الثورة في أواخر السبعينات الرجل الثاني في قيادتها، ولد في 1910/1329م في طالقان، ودرس فيها وفي قم، سُجن عام 1357 لمعارضته استبداد رضا بهلوي، وسجن ثلاث مرات أخرى في عهد ولده محمد رضا، دامت الثانية 8 سنوات، ونفي إلى زابل وبافت، بعد انتصار الثورة أصبح عضواً في مجلس قيادتها، وإماماً للجمعة في العاصمة، له عدد كبير من المحاضرات والرسائل والكتب منها تفسير القرآن، الملكية في الإسلام. توفي في طهران 1399 هـ/1979م. حسن الأمين: مستدرک أعيان الشيعة 219/1. السيف: ضد الاستبداد ص 215. وأمل حمادة: الخبرة الإيرانيّة، ط 1/الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2008م، ص 99. والسيف: حدود الديمقراطية الدينية، ص 119.

(47) رشيد الخيون: الأديان والمذاهب بالعراق 230/2.

(48) يذهب المفكر الشيعي توفيق السيف إلى أنّ أطروحة النائيني هي محاولة تأصيل شرعي "فقهّي وأصولي وعقلائي" لسلطة مدنية، فلا ينطلق من الوعاء الكلاسيكي وفلسفة الانتظار ونفي الدولة في عصر الغيبة، ولا ينطلق كذلك عن عقيدة النيابة المحضة للفقيه عن المعصوم، وإنما ينطلق عن القاعدة التي أسسها ابتداءً، وهي ضرورة الدولة وضرورة النظام، أي الضرورة العقلية. راجع: توفيق السيف، ضد الاستبداد، ط 1/المركز الثقافي العربي 1999م، ص 186.

(49) ضد الاستبداد ص 232. والخيون: الأديان والمذاهب بالعراق 231/2.

(50) راجع حوار وكالة تسنيم الفارسيّة مع حجة الإسلام علي رازيني، (برونده دهه ٦٠؛ يك دهه يك قرن/گفت وگوى ويژه تسنيم با رازيني: إعدام تروريستهای منافق در سال ٦٧ عادلانه وقانونی بود/ماجراى فريب منتظري درباره "شكستن فك ٣٠٠ نفر"). <http://cutt.us/Qn33>. وراجع وصف رفسنجاني لمجاهدي خلق بالمنافقين في: "حياتي" ص 219.

(51) الخيون: 239/2.

(52) رفسنجاني: حياتي، ص 219.

الفقهاء بعد الثورة، ولم يتفق مع الخميني في الدور الذي يجب أن يُعطى للفقهاء<sup>(53)</sup>.

وكانت هناك عناصر شخصية ونفسية من الخميني تجاه طالقاني، فالخميني وإن وظّف الجميع في بادئ الثورة فقد تَخَلَّص من جميع المخالفين له في ما بعد، وكان يرى في مشروع طالقاني وجذوره التي ترجع إلى مدرسة النائيني خطراً يُهدّد مشروعه وقراءته للدولة، وزعامته الشخصية، سيّما وأن النائيني ومدرسته يُتَلَقَّى بالقبول من المرجعية الدينية ورجال الدين التقليديين والإصلاحيين على السواء (كان النائيني فقيهاً وأصولياً وله إسهامات أصولية متينة قبل كونه إصلاحياً)، بالإضافة إلى رسوخها وانتشارها وسط قيادات دينية وثورية في ذلك الوقت مثل شريعتمداري وموسى الصدر وبازركان وتلامذة علي شريعتي. وتلك المدرسة (مدرسة النائيني) هي الوحيدة القادرة بصفقتها وخلفيتها الفقهية -والأصولية والدينية- على منافسة الخمينية بما تملكه من جذور واجتهادات، ومقبولية لدى النخبة الدينية الشيعية. هذه كلها عوامل أدّت ربما إلى تصفية الخميني جيوب هذه المدرسة باكراً، بدءاً بشريعتمداري وطالقاني وبازركان والسيد رضا الصدر وغيرهم. كذلك تجلّت الخلافات العميقة والموروثة منذ عهد الثورة الدستورية بين الشيخ عبد الله نوري ورافضي الحركة الدستورية من جهة، والنائيني ومؤيدي الدستورية من جهة أخرى. تجلّت تلك الخلافات وامتدّت بين تلاميذهم في ما بعد، بين الخميني الذي يمثّل خطّ الشيخ عبد الله نوري وتأثر به في شبابه<sup>(54)</sup>، وطالقاني الذي يمثّل خطّ النائيني. وبعد نجاح الثورة تمسك طالقاني بموقفه مؤيداً للشورى والديمقراطية، ومعارضاً للاهتمام الذي أولاه النظام الجديد لمبدأ ولاية الفقيه بالقراءة الخمينية. إذاً فقد كان خلافاً أيديولوجياً عميقاً ومتجذراً بين تيار طالقاني ومعه مجموعة من المفكرين الذين أسسوا "نهضة آزادي إيران" (حركة تحرير إيران)، وكان أبرزهم طالقاني ومهدي بازركان ويد الله سحابي، الذين تدرجوا في العمل السياسي من خلال الجبهة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء محمد مصدّق، واهتمّ هذا التيار منذ بداياته بمصالحة الإسلام مع الحداثة<sup>(55)</sup> من ناحية، وتيار الخميني من ناحية أخرى. وفي حين كان طالقاني منفتحاً على الجميع، كانت مدرسة الخميني تقليدية فقهياً وإقصائية سياسياً، فكان لا بدّ من التصادم والمواجهة. فاعتقل الخميني أبناء طالقاني، فخرج أنصار طالقاني متظاهرين حتى أغلقوا شوارع طهران، ممّا اضطرّ الخميني إلى تهدئة الأمور مع طالقاني سياسةً حتى تحين الفرصة المناسبة. وبعد إقرار الدستور في الثالث من ديسمبر 1979 عقب الاستفتاء الشعبي وإعلان الخميني في اليوم التالي مرشداً أعلى للجمهورية الإيرانية، انتقد آية الله طالقاني الدستور، قبل أن يُعثر عليه مسموماً بعد مدة قصيرة<sup>(56)</sup>. مات آية الله طالقاني فجأة في ظروف غامضة، بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة، ومن ثمّ لم يتمكن من تطوير موقف مضاد لفكرة ولاية الفقيه<sup>(57)</sup>.

#### 4- محمد مهدي الشيرازي

يُعتبر محمد الشيرازي (1928-2001م) من أكبر فقهاء الشيعة، وإليه تنتسب فرقة الشيرازية، وهو أول من استقبل الخميني ورحب به في النجف عندما نفاه الشاه، ولمّا نشبت الثورة الإيرانية عاد إلى إيران وساعد في إنجاح الثورة، وشاركت جماعته (الشيرازية) في المحاكمات الثورية وتأسيس الحرس الثوري، والتغلغل في مفاصل الدولة وقتئذ بديلاً للجهاز البيروقراطي للشاه. وعندما اعتقل آية الله شريعتمداري وخرج في الإعلام حاسر الرأس كان ذلك قطعاً مع آية الله الشيرازي لمكانة آية الله شريعتمداري في الدولة والثورة والحوزة، ففرضت الإقامة الجبرية على آية الله الشيرازي لمعارضته ما حدث مع شريعتمداري، ضمن من عوقبوا بسبب تعاطفهم مع شريعتمداري مثل آية الله رستكاري (الذي اعتقل بسبب إقامته مجلس عزاء على روح شريعتمداري)، والسيد رضا الصدر (الذي اعتقل بسبب ذهابه إلى العزاء) وغيرهما. ثم ضيق عليه كُلياً فلم يُسمح لأحد بزيارته، واعتقلت محكمة رجال الدين السيد عارف الحسيني المعارض العراقي بتهمة زيارة السيد الشيرازي في بيته<sup>(58)</sup>. يُضاف إلى هذا السبب عامل آخر، هو أن السيد محمد مهدي الشيرازي كان له طموح كبير وفلسفة خاصّة في مسألة ولاية الفقيه، فكان يدعو إلى نظرية "شورى الفقهاء" أو "ولاية الفقهاء"، لا إلى ولاية الفقيه بقراءتها الخمينية<sup>(59)</sup>. ويدعو إلى انتخاب الولي الفقيه، وتنصيبه وعزله، ودعا إلى إلزامية الشورى، ومحدودية الولاية، ومشاركة المراجع المعترين كافةً في الحكم<sup>(60)</sup>. ممّا جعله في مواجهة وصادم مباشر مع الخميني الذي يؤمن بالاستثنائية التام للولي الفقيه، ويؤمن بعدم محدودية الولاية، بل تمتد لتشمل جميع المؤمنين في أي بقعة في العالم كي يصل إلى "الهدف الأكبر، وهو الدولة العالمية، دولة العدل المهديّة"<sup>(61)</sup>.

(53) أمل حمادة: الخبرة الإيرانية، ص100. وراجع: د.فتح المرآغي، ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الثاني، مارس 2017م. الرياض، ص90.

(54) راجع: أحمد الكاتب، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة، ص121، 167.

(55) السيف: حدود الديمقراطية الدينية، ص199.

(56) د.أحمد زكي: آية الله الخميني بين الثورة والطغيان، ط1/دار الكتب بالمعادي، القاهرة 2015م، ص332، 350.

(57) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية، ص101.

(58) أحمد الكاتب: محكمة رجال الدين في مواجهة المرجعيات والإصلاحيين السياسيين. الوسط 25 يناير 1999م، العدد 365. <http://cutt.us/HXyNw>

(59) راجع: محمد الصياد، ماهية الخلاف السياسي بين الشيرازية والخمينية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية 27 مارس 2017م، <http://cutt.us/RG817>

(60) راجع: أحمد الكاتب: المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور "الشيرازي نموذجاً"، ط2/الدار العربية للعلوم 2007م، ص141. وراجع: حدود ولاية الفقيه في فقه الإمام الشيرازي، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث. <http://cutt.us/4CNld>. وراجع: د.هيثم مزاحم: تطور المرجعية الشيعية من الغيبة إلى ولاية الفقيه، تقديم رضوان السيد، ط1/دار المحجة البيضاء 2017م، ص362.

(61) صلاح جواد شير: ثيولوجيا التشيع السياسي بين حقّ الله والشعب وواقع الممارسة، ص468.

## ● خامنئي.. ديمومة النهج

وبعد وفاة الخميني وقدم خامنئي استمر نفس النهج تجاه أي فقيه أو مرجع يغرد خارج السرب ويجهر بقراءة فقهية مخالفة للقراءة المعتمدة لدى النظام الإيراني "القراءة الخمينية". ورسخ النظام بصورة دراماتيكية لسياسة التشويه الإعلامي حتى لأركان نظامه وداعميه ممن يستشعر بوادر مخالفتهم ولو في هوامش لا تمس الأمن القومي للدولة. وشملت مرحلة التشويه الإعلامي التشكيك في الأعلمية والأهلية للاجتهاد. وهي بالنسبة إلى رجل الدين تُعتبر بمثابة نزع القداسة الدينية والعلمية (العمامة) عنه، ومن ثم الانفراد به بعيداً عن القواعد الشعبية والجمهورية/المقلّدين. وقد ترسخت فكرة تشويه رجال الدين ورموز سياسيّة - في عهد الخميني وما بعده - ممن يخالفون خطّ الإمام أو يظهر منهم بوادر اجتهادية ومواقف سياسيّة جريئة، وذلك بهدف اغتيالهم معنوياً، ونزع قاعدتهم الشعبية. ومن هؤلاء الذين تعرّضوا للتشويه ومحاوله نزع أعلمتهم في عهد خامنئي:

### 1- آية الله صانعي

بعد وفاة آية الله منتظري توجهت الأنظار إلى آية الله يوسف صانعي (1937-...) (62) كخليفة لمنتظري، ورغم أنه من المؤسسين الأوائل للنظام الإيراني، وحمل أكثر من 30 بياناً من بيانات الثورة ضدّ الشاه توقيعه، وهو ممن تتلمذوا كذلك على يد آية الله البروجردي، والأراكي، والخميني، فإنه ممن أبدوا اعتراضات أو ملحوظات على السلوك السياسي للدولة. فأية الله يوسف صانعي شغل منصب عضو مجلس الخبراء، ومنصب النائب العام، وكان من أشدّ المؤيدين والمدافعين عن ولاية الفقيه، واعتبر أن "أساس الدستور هو ولاية الفقيه" (63). ثم تحوّل إلى مُعارض للنظرية فقال: "ولاية الفقيه بالكامل مسألة غير سماوية، وإنما وضعية" (64). ودعم آية الله صانعي مير حسين موسوي في أحداث الثورة الخضراء، وانتقد الاعتقالات العشوائية، وانتقد قمع المتظاهرين، فاغتالته الصحف المقربة من المرشد معنوياً، واتهمته في مرجعيته، وشككت في أعلميته، وتوقف مكتبه في جرجان، وتعرّض مكتبه في طهران للتخريب (65). وشكّكت جمعية مدرّسي الحوزة الدينية المحافظة في أهليته ومرجعيته (66). ومن قبل حدث مثل هذا التشويه الإعلامي مع آية الله منتظري، ممّا يوحي بأن النظام الإيراني متمرس خلف تلك السياسة ومتمرس عليها.

وعبر صانعي عن قلق من "الاستغلال المفرط للدين في تبرير السُلطة ويدعو إلى قصر الدور السياسي للروحانيين على مراقبة التزام الحكومة القِيم الدينية، والدفاع عن حقوق الشعب مقابل طغيان الدولة. ويجادل في أن السمة الدينية للدولة لا تستدعي بالضرورة أن يكون الحكم بأيدي الروحانيين، ويدعو إلى الفصل بين مشروعية الفعل وسلطة الفاعل، لأن كلاً منهما يقوم على مبررات مختلفة عن الأخرى، ويرى أنّ هذه القاعدة قابلة للتطبيق حتى في الأعمال التي تُعتبر مشروعيتها من المسلّمات، مثل إمامة صلاة الجماعة فضلاً عن القيادة السياسيّة" (67).

### 2- محسن كديور

آية الله محسن كديور (1959م-...) هو رجل دين إصلاحية، تتلمذ في حوزة قم، ومن تلامذة آية الله منتظري المقربين، وله آراء فقهية واجتماعية وسياسية جريئة، خرج بها عن المؤلف الشيعي، التقليدي والكلاسيكي والراديكالي، وهو الآن من كبار الإصلاحيين في إيران، بيد أنّ النظام الإيراني يُضيق عليه بتهمة أنّه غير ملتزم عملياً بولاية الفقيه، وهذه تهمة تقترب من تهمة الخيانة في الدول الأخرى، إذ إن رجل الدين كي يتمتع بالمقبولية والأعلمية يجب أن يكون ملتزماً بولاية الفقيه عملياً وتنظيرياً، وإلا كان خارجاً على الدولة ودستورها وقوانينها، ومارقاً عن بدهيّات القراءة المذهبية المعتمدة لدى النظام السياسي.

كان كديور مردّداً لأطروحات أستاذه آية الله منتظري حول ولاية الفقيه، وأنها يجب أن تُلقي قبولاً جماهيرياً وشعبياً، ويجب أن يكون الفقيه تحت إرادة الناس لا فوقهم، وتحت الدساتير والقوانين لا فوقها، ويحصر عمل الفقيه في الدور الرقابي والإشرافي لا في التدخل والتسلط في كل شؤون الدولة والمجتمع. ثم صار أكثر إصلاحية من شيخه فتبنت نموذج الحكومة الديمقراطية العلمانية، "إنني في النهاية أدافع عن الحكومة الديمقراطية العلمانية" (68). ويرى كديور أن نظام ولاية الفقيه يقوم على منح الأولوية المطلقة "لما يراه الحاكم من المصالح العامّة، وتقديمه على الرأي العام والإرادة الوطنية.

(62) ولد سنة 1937 في نيك آباد في أصفهان. وكان مقرّباً من الخميني وكان أحد أساتذة الحوزة البارزين في مدرسة حقاني في قم. وأدخل بعد الثورة كثيراً من التغيير في إدارة المدرسة. راجع: (بممن شعبان زاده، تاريخ شفاهي مدرسه حقاني "التاريخ الشفاهي لمدرسة حقاني"، تهران، مركز إسناد إسلامي/ط1/1384، ص88. وراجع: فاطمة الصمادي: التيارات السياسية ص102. وفي جهوده التجديدية الفقهية راجع: يوسف الصانعي: مقاربات في التجديد الفقهي، ترجمة إعداد وتقديم: حيدر حب الله، ط1/مؤسسة الانتشار العربي 2010م.

(63) يوسف صانعي: ولاية فقيه "ولاية الفقيه"، ص246.

(64) دارابي، جريان شناسي در إيران، ص227. وراجع: التيارات السياسية في إيران ص104.

(65) راجع: فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران ص104. وتخرب مكاتب المراجع المعارضين سياسة اتباعها خطّ الخميني منذ معارضة شريعتمداري حيث قام مجهولون بمهاجمة مكتبه وحرق مكتبته، ومنذ ذلك الحين تلك سياسة متبعة مع أي فقيه يعلن رفضه وانتقاده للنظام.

(66) شبكة هجر الثقافية: الحوزة العلمية تسقط المرجعية عن صانعي، <http://cutt.us/Xxtxs>.

(67) حدود الديمقراطية الدينية، ص213.

(68) الحكومة الولائية ص14.



ويُعتبر الحاكم في الحكومة الولائية هو الوليّ الشرعي على الناس، ويكون الناس "مؤلّي عليهم". وإنّ من اللوازم الثابتة للحكومة الولائية الحجر على الناس في الدائرة العامّة. ويرى أنّ الحكومة الولائية هي من أنواع الحكم الأوتوقراطي الدينيّ، وهو يختلف في مضمونه ومفهومه عن الحكم الديمقراطيّ، فالحكومة الولائية هي النسخة الشيعية لحكومة آباء الكنيسة في القرون الوسطى<sup>(69)</sup>.

ويؤسّس كديور لقبولية المجتمع المدني بقوله: "إذا لم نقبل بالمجتمع المدني فيما أن نقبل بنظام الحزب الواحد أو النظام التوتاليتاري، أو نخضع للاستبداد الفردي، وبعبارة أخرى فإنّ رفض المجتمع المدني بعنوان منهج في حركة الحياة الاجتماعية والسياسية يؤدي حتمًا إلى نوع من التسلّط الفردي والحزبي والطائفي"<sup>(70)</sup>. وينتقد كديور وصف المرشد الأعلى بلقب "وليّ أمر المسلمين"، ووصفه بأنه "محض كذب وإدعاء"<sup>(71)</sup>.

واستمدّ كديور قوّته وحراكه العلمي الذي أحدثه في الداخل الإيراني من عدّة عوامل:

**العامل الأول:** انتفاء كديور إلى المرجعية الدينية، وحصوله على درجة الاجتهاد في الحوزة سنة 1997م. كذلك فهو من أنجب وأقرب تلامذة آية الله حسين منتظري.

**العامل الثاني:** انتمائه إلى فريق الإصلاحيين الذي يتضمن تيارات معارضة للنظام الإيراني، ممّا جعله يبرز مُنظرًا لهذا التيار.

**العامل الثالث:** ردّ فعل النظام الإيراني تجاه كديور، فكلما انتقد كديور ولاية الفقيه عمل النظام على تشويهه عبر منابره الإعلامية الرسمية، والتشكيك في أعلميته وأهليته للاجتهاد، وحرمانه أحيانًا من التدريس بالحوزة وغيرها من تضييقات. ثمّ عمدت الحكومة إلى اعتقاله تعسفياً من محكمة رجال الدين سنة 1998م، عقب اشتراكه مع مجموعة من الإصلاحيين في مؤتمر انعقد بألمانيا لمناقشة التطوّرات السياسية في إيران، ودخل السجن لمدة ثمانية عشر شهرًا (من 1998م حتى 2000م)، رغم أنه لم يعترف بشرعية المحكمة<sup>(72)</sup>، وربما كان اعتقاله لتقليل أظافر آية الله منتظري ونكايته فيه<sup>(73)</sup>. ثمّ هاجر إلى الولايات المتّحدة سنة 2008م ليدرس في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة فيرجينيا، ولا يزال هناك حتى اليوم.

### 3- عبد الكريم سروش

هو رجل دين وفيلسوف إيراني معاصر، وُلد سنة 1945م في طهران، وبعد الثورة كان مناصرًا للخميني، وتولّى مناصب قيادية، فأصبح عضوًا في لجنة الثورة الثقافية بكلية المعلمين، ثمّ عينه الخميني في مجلس الثورة الثقافية الذي كُلف إعادة النظر في المناهج الدراسية وطواقم التدريس لتحقيق التوافق بينهما وبين توجه النظام الجديد. وارتبط بهذا المجلس سمعة سيئة بسبب عمليات تطهير واسعة مارسها بين صفوف المدرسين غير المتديّنين، تحت مزاعم معاداتهم للأفكار الإسلامية<sup>(74)</sup>. وكان سروش من أهمّ منظرّي النظام الإيراني طوال فترة الثمانينيات<sup>(75)</sup>.

لكن مع موجة الانفتاح في إيران في آخر عهد رفسنجاني وطوال عهد خاتمي، بدأ سروش في إلقاء المحاضرات والكتابة في الدوريات مثيرة أسئلة جريئة وحسّاسة عن العلاقة بين الدين والسياسة، وتبنّى فيها الخيار الديمقراطي العلماني، وقد أكسبته تلك المحاضرات شهرة واسعة في الداخل والخارج وجذبت إليه الشباب الإصلاحي والليبرالي ممن سئموا تضييقات الراديكاليين. تركّز مشروع سروش الفكري على رفض أدلجة الدين وتوظيفه سياسيًا، وشنّ هجومه على الحكومة الدينية بناءً على أسس ثلاثة: الشرعية والعدالة والقانون. فمن حيث الشرعية فإنّ الحكومة الدينية تزعم أنها إلهية المصدر والتكليف، ومن حيث العدالة فإنّ تكليف مفهوم العدالة -الغامض أصلاً- فقهيًا فقط، يعرّض فكرة حقوق الإنسان للخطر، لأن كثيرًا من الحقوق يجب معرفته من خارج الوعاء الدينيّ. ورأى سروش أنه لا تناقض مبدئيًا بين الديمقراطية ووجود عالم أو فقيه على رأس أي حكومة، بشرط أن تتوافر فيه ثلاثة مؤشّرات: قدرة الأفراد على اختيار الحكومة، وقدرة على انتقادها، وقدرة على تغييرها. ولكن الأزمة تكمن في فرض المرجعية الدينية الممثلة في ولاية الفقيه لتعريف وحيد ورسمي للدين وشكل الدولة يتوافق مع قراءتها الفقهية ومصالحها الذاتية، ممّا أدّى إلى تخليق جماعات ومراكز ضغط مؤدجلة، تستفيد من الوضع الراهن وتضع نفسها فوق القانون والدستور<sup>(76)</sup>.

(69) محسن كديور، الحكومة الولائية، ترجمة السيد مهدي محمد حسن الأمين، ط1/مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2015م، ص11 وما بعدها.

(70) محسن كديور: المجتمع المدني مجتمع تحت سلطة القانون، الحوار المتمدن، العدد 3942، تاريخ: 2012/12/15م.

(71) العربية نت: رجل دين إيراني: منح خامنئي لقب وليّ أمر المسلمين إدعاء كاذب، 24 يونيو 2010م، <http://cutt.us/Fuv52>. وانتقد كديور في موضع آخر وصف المرشد بولي أمر المسلمين بسبب

الشمولية الشرعية لأوامر هذا النوع من الحكومة لجميع المسلمين في العالم، لا داخل الحدود الإيرانية فقط. راجع: محسن كديور، الحكومة الولائية، ص11.

(72) أمل حمادة: الخبرة الإيرانية، ص308 وما بعدها. ومحسن كديور: الحكومة الولائية ص9.

(73) الوسط: الإصلاحيون عززوا مواقعهم، 8 مارس 1999م، العدد 371، ص20.

(74) فرج سرکوهي: جدل حول الدين والديمقراطية في إيران.. الأصوليون يكتسحون المصلحين الإسلاميين، قنطرة، 10/11/2006م. <http://cutt.us/1wlZH>.

(75) أمل حمادة: الخبرة الإيرانية ص137.

(76) أمل حمادة: الخبرة الإيرانية ص143. وراجع: د. عبد الكريم سروش، أرحب من الأيديولوجيا، ترجمة أحمد القباجي، ط1/مؤسسة الانتشار العربي 2014م. والجدير بالذكر أن السلطات الإيرانية لم تكتفِ باعتقال الإصلاحيين، بل اعتقلت بعض المفكرين والمترجمين ممن ترجم أعمال سروش وكديور إلى العربية، مثل المفكر والمترجم العراقي أحمد القباجي، الذي اعتقلته السلطات الإيرانية في فبراير 2013 في أثناء زيارته لطهران ثمّ أطلقت سراحه بعد شهر من اعتقاله بعد الانتقادات الواسعة لعملية الاعتقال. والمعروف عن القباجي معارضته لولاية الفقيه، ومقالاته الجريئة ضدّ استغلال الدين في العمل السياسي وانتقاده للمرجعية الدينية. راجع: علي عبد السادة، اعتقال رجل دين شيعي عراقي في إيران، نبض العراق 22 فبراير 2013م. <http://cutt.us/6bctE>. ومثل: المعارض الإيراني المفكر الإصلاحي البارز أكبر كنجي، الذي حُكم عليه بالسجن عام 2000م، ست سنوات، وأطلق سراحه في مارس 2006م، ونشر كتابًا في فبراير 2002م من داخل السجن بعنوان "مانيفست جمهورية خواهي" (برنامج الجمهوريين)، يدعو فيه إلى فصل كامل بين الدين والدولة،

وبدأ النظام في التضيق عليه منذ منتصف التسعينيات، فهجم عدد من طلاب حزب الله الإيراني على محاضرات سروش، وهاجموه بشكل شخصي، ونزعو عمامته، وتلقى تهديدات بالقتل، ممّا دعاه إلى كتابة خطاب إلى الرئيس رفسنجاني يشكو من التهديدات التي تلقاها، وتعبّج من ضيق أفق النظام الذي لا يتحمّل نقدًا من مثقف لا يملك غير "قلم للكتابة ويخشى على حياته"، واستمرّ التضيق عليه حتى اليوم، والملاحظ أنّ سروش لم يتعامل معه على مستوى الأفكار والسرديات، بل على المستوى الأمني فقط<sup>(77)</sup>، فلا زال يُمنع ويخوّف من حضور مؤتمرات وندوات ولو كانت ذات صبغة فلسفية محضة<sup>(78)</sup>.

#### 4- فقهاء على نفس الخطّ

ومن الفقهاء المعارضين لولاية الفقيه الذين شوّهت صورتهم واضطهدوا أيضًا: الشيخ محمد طاهر آل شبير خان، والشيخ حسن القمي، والشيخ محمد صادق الروحاني الذي سُجن في بيته في قم لسنوات عديدة، والشيخ صادق الشيرازي الذي سُجن مع ابنه وابني أخيه محمد رضا ومرضى لسنين عديدة، والشيخ محمد علي الأبطحي الذي دُفن سرًا بعد منتصف الليل<sup>(79)</sup>. وقد اعتقل النظام آية الله العظمى محمد حسن طباطبائي قمي لمعارضته ولاية الفقيه، وظلّ رهن الإقامة الجبرية في منزله 17 عامًا حتى ألغى الرئيس خاتمي الإقامة الجبرية عنه سنة 1997م<sup>(80)</sup>. هذا المستوى من القمع والعنف في حقّ رجال الدين لم يحدث في عهد الشاه نفسه، فقد نتج عن ثورة 1979م صلاحيات للخميني وسلطة "جديرة بالزعيم الإيطالي موسوليني"<sup>(81)</sup>.

#### 5- تأميم الحوزة وتحفيظها

لا نجد الآن صوتًا مسموعًا للمراجع المخالفين لولاية الفقيه، فتحت الضغط المتواصل والإقصاء -السياسي والحزوي- المستمرّ اختفوا من الساحة الفقهية الحوزوية، فهم إن كانوا موجودين في الحقل العلمي والفلسفي، مثل صانعي وكديفر وسروش، فإنهم منبذون من الحوزة الرسميّة في قم. وقد استطاع نظام الولي الفقيه تأميم الحوزة في قم لصالح خياراته وقراءته للدين والمذهب والسياسة، فقبل مجيء الخميني كان رؤوس الحوزة في قم (شريعتمداري وكلبايكاني ومرعشي نجفي) تابعين جميعًا للمدرسة التقليدية والدستورية، ولم يكن أيّ منهم مؤمنًا بالقراءة الخمينيّة، بيد أنّ الخميني استطاع حسم المعركة بحكم استيلائه على السُلطة، وتأميم الحوزة، وتصدّر هو وتلاميذه في الحوزة، وانصهرت قم مع الخيار الفقهي الخميني، والقراءة الجديدة الدخيلة على المذهب برؤيته.

وبعد أن كان لرجال الدين في إيران صوت مسموع ما قبل الخميني وكانت الحوزة تمثل جماعة ضغط ديني وسياسي على النظام الإيراني، صارت الحوزة اليوم تابعة للنظام السياسي وصار من حقّ النظام السياسي أن يمنع الفقيه من التدريس في الحوزة، وصارت الحوزة تلتزم الصمت تجاه رجال الدين المعتقلين أو المفروض عليهم إقامة جبرية، بخلاف ما كان من نهجها في عهد الشاه نفسه.

فالسُلطة كانت هي العامل الرئيسي لفرض ومأسسة الخمينيّة الجديدة كحالة فكرية وثقافية وكطرح معتبر نافذ. هذه السياسة فرضت أمرًا واقعيًا جديدًا قفز على التنظيرات الفقهية للمراجع، ولم تدع مجالًا للأخذ والرّد، والاختيار بين الولاية المطلقة والولاية المقيدة، لقد حُسم الأمر للخميني ورفاقه لأنه أصبح في السُلطة وسُدّة الحكم، لقد أصبح على رأس السُلطة، والآخرون الممانعون خارج السُلطة. وبمضيّ الوقت تعمّق الخلاف الفقهي وتحوّل إلى خصومة، وصنّف الممانعون في مرتبّ أعداء الثورة، بل على رأس الأعداء، حتى بات أشهر هتاف يردده الإيرانيون في صلاة الجمعة والمحافل والتجمعات: "مرك بر ضدّ ولاية فقيه"، أي "الموت لمعارضين ولاية الفقيه"<sup>(82)</sup>.

وبعد أن كانت بين رجل الدين والسلطان مساحة، صار الفقيه هو السلطان والسلطان هو الفقيه، وتحوّلت الحوزة إلى متحدت رسمي باسم النظام الإيراني، وصار هو المتحكم في كل مساجد إيران عن طريق تعيين خطباء الجمعة فيها، وكذلك في شؤون المرجعية عن طريق تعيين مدرسي الحوزة العلمية، ومنع بعضهم من التدريس. واستهدف المحافظون/خطّ الإمام، رجال الدين الإصلاحيين وقواعدهم الشعبية والصحافية والفكرية، ومحاولة تحجيم انعكاساتهم الفكرية والحركية ومحاصرتها في أضيق الحدود الممكنة، واتخذت هذه المقاومة أشكالًا شتى من الاعتداءات الجسدية على الأشخاص والتجمعات الإصلاحية شملت محاولة اغتيال رموز التيار الإصلاحي عمومًا في بداية الأمر، واستمرت من خلال الاستعمال المتعسف للقانون

والغاء منصب ولاية الفقيه. راجع: السيف: حدود الديمقراطية الدينية، ص206. والشرق الأوسط: المعارض الإيراني أكبر كنجي يعود للسجن ويبدأ إضرابًا عن الطعام، السبت 11 يونيو 2005م، العدد 9692. وجابر أحمد: هل يصبح أكبر كنجي برميل البارود الذي يفجر الوضع في إيران، الحوار المتمدن- العدد 1264 - 2005/7/23م.

(77) أمل حمادة: الخبرة الإيرانية، ص138.

(78) فرج سرکوهي، الأصوليون يكتسحون المصلحين، ترجمة عن الألمانية: رائد الباش، قفزة 2006/11/10. <http://cutt.us/1wlZH>. وراجع: توفيق السيف: حدود الديمقراطية الدينية، ص203.

(79) راجع: معتمون في سجون الخميني، صحيفة المثقف الجديد، 13 أبريل 2014م. <http://cutt.us/rmd0>.

(80) شيماء العقالي: نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها ص189.

(81) أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة، ص225.

(82) فهمي هويدي: إيران من الداخل، ص107.

والحاكم (مثل المحكمة الدينية المسلطة على رقاب رجال الدين المعارضين). وبعد عام 1997م تعرّض عشرات من الإصلاحيين - ويعتبرهم النظام بمثابة الجناح السياسي للمراجع المعارضين - للاعتقال وأغلقت صحفهم ومؤسّساتهم الثقافية<sup>(83)</sup>. وكان نتيجة هذا القمع العام ضدّ رجال الدين وروافدهم الفكرية وقواعدهم الإصلاحية من مفكرين وصحافيين وفلاسفة أن صارت الأرض الإيرانية خالصةً للمحافظين من دون الإصلاحيين، وصارت أرضاً جرداء فكرياً وسياسياً، وضعف الاجتهاد في الفقه السياسي الشيعي النابع من حوزة قم ومشهد، ممّا أضعف الحوزة والمرجعية، وارتدّت آثار ذلك على الدرس الفقهي والفلسفي وكذلك على الأسماء المتصدرة كمرجعيات للتقليد الفقهي، وارتدّ كذلك على الشباب الذي اتجه صوب التمرد على ثوابت دينية ومذهبية كرّد فعل طبيعي على توغّل وتغوّل سلطة المؤسسة السياسية الدينية. وهذه اللوحة المهمة التفت إليها المفكر الإيراني الإصلاحي سعيد حجاربان، فيقول: "إن إدماج المؤسسة الفقهية في مؤسّسة الدولة، خصوصاً بالنظر إلى هيمنة الفكرة التي تطابق بين الدين والسياسة، أدّى إلى فرض المؤسسة السياسية متطلباتها وطرق عملها على المنظومة الدينية. الدولة هي أقوى أدوات العلمنة، فإذا اندمجت المؤسسة الفقهية في جهاز الدولة سوف ينتقل هذا المنهج لا محالة إلى الفقه"<sup>(84)</sup>.

### خاتمة: الخمينية مدرسة فكرية

حاول الخميني تكريس أطروحته ظاهرة ومدرسة تطبع الحياة كلها في إيران ما بعد الثورة، بدءاً من تأميم المؤسّسات والأفراد والحوزة لشخصه كقائد عن المعصوم، ومن ثمّ فإن المعصومية تشملها، فإنّ "من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولقد كانوا قبل هذا العالم أنواراً محدقين بعرش الله"<sup>(85)</sup>، ومن ثمّ فهو نائب عمّن هو أفضل من الأنبياء والملائكة المقربين! لذا فلا غرو أن "يجلس تحت قدميه كبار رجال الدولة، ابتداءً من رئيس الجمهورية وانتهاءً بالمقربين ومروراً بقيادة الجيش وهم حفاة حقاً"<sup>(86)</sup>. وهذه العلاقة بين الفقيه وغيره لم تكن موجودة طوال التاريخ الإيراني والشيعي عمومًا، فكان الفقهاء جزءاً من الشعب، لا فرق بينهم وبين عموم الناس، بيد أن هذا التحول اعتبر الفقهاء طائفة خاصة، فوق عموم الناس. فهذه الممارسة عزّزت من صعود الخمينية كمدرسة فكرية، حلّت محلّ مدارس الفقه التقليدي الشيعي في قم، بشقيه الكلاسيكي (البروجردي)، والدستوري (خطّ النائيني)، وصارت الخمينية نظرية مغايرة لأيّ طرح سابق في تاريخ الدرس الفقهي والفلسفي الشيعي كلّ. هناك ملحوظ مهمّ آخر، هو أنّ كلّ رفاق وتلامذة الخميني الكبار كانوا ضدّ ولاية الفقيه بقراءتها الخمينية، وكلّ منظرّي الثورة كانوا ضدها أيضاً، ونقصد هنا رفاق الخميني الكبار، من الطبقة الأولى، لا تلامذته من الطبقة الثانية في ما بعد كمصباح يزدي وجواد الأملي وخامنئي، بل الطبقة الأولى مثل مرتضى مطهري<sup>(87)</sup> وطالقاني ومنتظري وغيرهم ممن كانت لهم اليد الطولى في الحوزة والثورة<sup>(88)</sup>. مع ذلك استطاع الخميني فرض نظرية ولاية الفقيه بقراءته وفهمه هو عبر سياسة الأمر الواقع، ومأسستها في الدستور والقوانين والمؤسّسات، وإلغاء كلّ ما عداها واعتبارها خطراً يهدّد الثورة والأمن القومي الإيراني، بل ربما يهدّد الإسلام ومنهج العترة، في توظيف سياسي معتاد للدين والمذهب.

### ويمكن الخروج بأهم النتائج في النقاط التالية:

1- لموقع وموضع الحوزة داخل النظام السياسي الإيراني قراءتان مختلفتان، ففي حين أراد المراجع المعاصرون للخميني إبقاء الحوزة في خطّها التاريخي المستقر والمتعارف عليه، وبقاء مساحة فاصلة بين الحوزة والنظام السياسي، أراد الخميني إزالة المساحة الفاصلة بين الحوزة والنظام السياسي باعتبار أن تلك المساحة كانت نتيجة حتمية للتعامل مع حكومات غير مشروعة وليست ممثلة للإمام الغائب، في حين أن نظام ما بعد الثورة هو نظام شرعي وخارج من رحم الحوزة، ويمثّل الإمام الغائب، أي إن الخميني ارتأى في إلغاء تلك الاستقلالية التاريخية لازماً من لوازم شرعية النظام الجديد. ولكن هذه السياسة مثّلت انقلاباً وتحولاً جذرياً في المؤسسة الدينية الشيعية، وكان لهذه السياسة نتائجها على الدرس الفقهي وبنية الحوزة العلمية.

2- استطاع النظام الإيراني القضاء شبه التام على مدرسة النائيني الفقهية والإصلاحية لصالح القراءة الخمينية، على الأقلّ في المؤسّسات

(83) السيف: حدود الديمقراطية الدينية، ص136.

(84) السيف: حدود الديمقراطية الدينية ص238 وما بعدها.

(85) الخميني: مصباح الهداية، ط/طهران د.ت، ص53. وراجع: د.محمد عمارة، الجذور التاريخية للتشيع الفارسي، مجلة الأزهر ديسمبر 2014م/أصفر 1436هـ، ص239.

(86) نزار السامرائي: في قصور آيات الله، ط1/جسور للترجمة والنشر 2016م، ص455.

(87) مرتضى مطهري يُعتبر منظر الثورة الأول، وُلد عام 1340هـ/1919م، في خراسان، بدأ دراسته الابتدائية في مدينة مشهد، ثم انتقل إلى حوزة قم لإكمال دراسته الإسلامية، ودرس على يد آية الله البروجردي، والخميني والسيد الطباطبائي، وانتقل عام 1952 إلى طهران، ليصبح أستاذاً في كلية الإلهيات، التابعة لجامعة طهران. وتم اعتقاله سنة 1963 بسبب نشاطاته السياسية. وساهم في تأسيس عدة مراكز دينية منها حسينية الإرشاد التي كان هو وعلي شرعيتي يحاضران فيها. وساهم في نجاح الثورة وقيادتها، وأصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة. واغتالته منظمة دينية متطرفة تحمل اسم "فرقان"، في السنة الأولى من الثورة، وكان أول من اغتيل من قادة الثورة. "راجع: مجيد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ص101، هامش. ط/الشبكة العربية للأبحاث والنشر + المعهد العالمي للفكر الإسلامي 2010م". وبكاه الخميني كما لم يملك ابنه، وقال في مآتمه: "خذني معك، فأنا مستعدّ للشهادة، لقد فقدت قطعة من جسدي". راجع: شيماء العقالي، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها، ص166. وولاية الفقيه من وجهة نظر مرتضى مطهري لا تعني أن يكون الفقيه على رأس هرم الدولة والسلطة، والقيام بإدارة الدولة، وإنما يتلخص دوره في التنظير الأيديولوجي، لا دور الحاكم. راجع: محسن كديور: الحكومة الولائية، ص177.

(88) راجع: رفسنجاني، حياتي، ط/دار الساقي 2010م، ص209. وراجع: فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص137.

الرسمية للدولة الإيرانية، وبقية المدرسة الإصلاحية الدستورية تبحث عن بدائل غير الحوزة العلمية لبث فكرها، بعد حرمانها من التدريس الحوزوي.

3- كان الخميني مرحلياً في القضاء على مراكز القوى وجماعات الضغط داخل المرجعية الشيعية، فلم يواجه الجميع دفعة واحدة، بل أخذ كلاً على حدة، متبعاً سياسة تفتيت وتفريق الكيانات الموحدّة.

4- قامت المؤسسة الدينية لدى الشيعية منذ البداية -حسب مرتضى مطهري- على أساس التضادّ والمعارضة مع السّلطة، والتحمّت اجتماعياً مع الناس<sup>(89)</sup>. وإذا صحّت هذه القراءة لمطهري فهي تؤكّد ذلك التحوّل الذي أحدثه الخميني في الحوزة والمرجعية بتأميمها وتحويلها إلى جزء من كيان الدولة وأداة من أدوات النّظام السياسيّ، ففقدت الحوزة استقلالها التامّ أو جزءاً كبيراً منه على الوجه المستقرّ تاريخياً.

5- بروز الشخصية وعوامل المزاج النفسي وتقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة في النّظام الإيراني، أدّى إلى غياب مفاهيم القواعد الحاكمة، والاستفادة من الثراء العلمي والمعارفي للمخالفين سياسياً واجتهادياً للنّظام، وأدّى إلى تحكّم الاستقطابات الأيديولوجية والهويّاتية.

6- بين القراءة الخمينيّة وقراءة بقية المراجع، على اختلاف مدارسهم، خلافاً تأسيسية، فالقراءة الخمينيّة لا تأبه بمركزية الشعب في اختيار الحاكم، لأنّ الفقيه يستمدّ شرعيته من الله لا من الشعب، وكذلك مسألة محدودية ولاية الفقيه، فالقراءة الخمينيّة لا تعترف بمحدودية ولاية الفقيه داخل بلده، بل تمتدّ لتشمل المقلّدين والفقهاء كافّة في العالم.

7- يرى الباحث أنه تحت الإقصاء السياسيّ والحوزوي المستمر لرجال الدين الإصلاحيين وتغييبهم عن الساحة ومجابهتهم بالعنصر الأمني والسلطوي -لا بالفكر والحوار والحجاج- ستزيد قواعدهم الشعبية من الفئات الشبابية والنسائية والمطالبين بحقوق مدنية عادلة، ويُسهم ذلك في تشويه صورة النّظام الراهن، وقد يؤدّي على المدى البعيد إلى حلحلة الوضع السياسيّ الوجودي، إن لم يؤدّ إلى إزالته بالكليّة، علاوة على أن أطروحات رجال الدين المعارضين لخطّ الدولة هي إصلاحية ومتوائمة مع الحداثة والدولة الحديثة إلى حدّ كبير، في حين أنّ الخطاب الدينيّ التابع لمؤسسة الوليّ الفقيه خطاب راديكالي فقهياً وسياسياً، ممّا يؤدّي إلى نبذ القواعد الشعبية له، وحتى إن لم تُترجم إلى إزاحة تامة للنّظام فقد تؤدّي إلى تعديل سلوكه وتطوير فلسفته وأفكاره جذرياً ليتلاءم مع العصر، أو سيؤدي على المدى البعيد إلى حلحلة تقود إلى سيناريوهات دراماتيكية لا يمكن التنبؤ بتبعاتها على الدولة والإقليم، بخاصّة مع زيادة العبء الأخلاقيّ على النّظام السياسيّ بحكم تخليه عن المفردات الأخلاقية السياسيّة التي صُدّرت في بداية الثورة، أو كانت حتى سبباً رئيسياً في نشوب الثورة والتفاف الشعب الإيراني خلفها.

8- وأخيراً فإنّ الحوزة وإن أُمّمت لصالح مؤسسة الوليّ الفقيه، فإنّ قوة رجال الدين الإصلاحيين لا تزال موجودة في أحشاء المجتمع الإيراني، لأنّها هي المنسجمة مع الطبيعة والسيكولوجية والمكونات النفسية للشعب والجمهور الإيراني، فحتى لو غابت عن الدوائر الرسميّة والإعلامية للنّظام -هرم السّلطة- فإنّها موجودة في قاعدة الهرم، وبقوة، وهذا كفيل بإحداث التوازن الاجتماعي المطلوب، وكفيل بدمومة جماعات الضغط الإصلاحية لتعديل مسارات النّظام.

(89) مطهري: حول الثورة الإسلامية ص 86، 185. نقلا عن الحكومة الولائية لكديور، ص 178-179.